

رام الله، 25 نيسان/ إبريل 2022

سعادة السيدة كامالا هاريس، نائبة الرئيس الأمريكي المحترمة؛

تحية طيبة وبعد؛

أتوجه إلى سعادتكم بصفتي المدير العام لمؤسسة "الحق"- القانون من أجل الإنسان، وهي مؤسسة حقوق إنسان فلسطينية مستقلة مقرها مدينة رام الله في فلسطين، تعمل على صون حقوق الإنسان واحترامها في الأرض الفلسطينية المحتلة وتوطيد مبدأ سيادة القانون، وإنهاء الحصانة للجرائم الدولية الممارسة بحق الشعب الفلسطيني. لقد لفت انتباهنا استضافة مكتبكم في السادس عشر من نيسان/ إبريل لعشاء عيد الفصح في مقر إقامة سعادتكم، والذي تم فيه تقديم النبيذ من مصنع نبيذ "بسجوت"، وهو منشأة استيطانية مقامة بصورة غير قانونية في الضفة الغربية المحتلة. تعرب "الحق" عن قلقها البالغ من تلقي الولايات المتحدة لمثل هذه البضائع المسروقة؛ التي تتأتى من عائدات جرائم الحرب المرتكبة بحق الفلسطينيين/ات وأن تتورط في الترويج للأعمال التجارية المقامة في المستوطنات الإسرائيلية اللاقانونية.

أقيمت مستوطنة "بسجوت" على أراضي فلسطينية مصادرة من عائلة قرعان الفلسطينية، وعليه فإن مصنع النبيذ هذا يمثل منشأة استيطانية لا قانونية يدين إقامتها المجتمع الدولي بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (2334) لعام 2016، باعتبارها "باطلة قانوناً" وتشكل "انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي".<sup>1</sup> وبهذا يكون مصنع نبيذ "بسجوت" متواطئاً في المصادرة غير الشرعية والمستمرة للأرض الفلسطينية الخاصة ونهب الموارد الطبيعية الفلسطينية، أي أنها أفعال ترقى إلى جرائم بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.<sup>2</sup> وبهذا، يسهم مصنع نبيذ "بسجوت" في تعميق الإدماج الوجودي والاجتماعي والاقتصادي للمستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بينما يعمل في الوقت نفسه على شردمة الأرض الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني.

تفرض السلطات الإسرائيلية منذ عام 1948 مجموعة من القوانين والسياسات والممارسات العنصرية التي تهدف بشكل أساسي إلى تهويد الأغلبية السكانية في فلسطين، وذلك من خلال تهجير الفلسطينيين/ات ونزع ملكيتهم، والتلاعب بالتركيبة السكانية الفلسطينية، في الوقت الذي تعمل فيه على بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية على

<sup>1</sup> المادة (49) والمادة (147) من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949؛ وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2334، المعتمد في 23 ديسمبر 2016 والذي نص على "أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي".

<sup>2</sup> المادة (4/1/2/8) والمادة (16/ب/2/8) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

جانبي الخط الأخضر. إذ تعتبر المستوطنات الإسرائيلية من أهم الركائز التي يقوم عليها نظام الفصل العنصري الذي تمارسه بحق الأرض الفلسطينية التي تديرها السلطات الإسرائيلية باستخدام نظامين قانونيين مختلفين؛ الأول نظام إداري مدني للتجمعات الإسرائيلية- اليهودية في المستوطنات الإسرائيلية اللاقانونية، والثاني نظام إداري عسكري تفرضه على التجمعات الفلسطينية في القرى والبلدات الفلسطينية.

إلى جانب الدور الذي تلعبه المستوطنات الإسرائيلية اللاقانونية في حرمان الشعب الفلسطيني الممنهج من موارده الطبيعية، فإن دعم الولايات المتحدة للأعمال التجارية المقامة في المستوطنات الإسرائيلية يعدّ تواطؤاً في حرمان الفلسطينيين/ات من سبل الوجود والمعيشة، مما يشكل انتهاكاً للمادة (2/1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة (2/1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،<sup>3</sup> كما ويعزز الجهود الإسرائيلية الرامية إلى ضمّ الضفة الغربية واستعمارها. إن قرار الولايات المتحدة إظهار وترويج دعمها للنبيذ المصنوع في مستوطنة "بسجوت" اللاقانونية في مكتب سعادة النائبة يعد فعلاً تنتهك فيه التزامها بموجب القانون الإنساني الدولي باحترام وضمّان احترام اتفاقيات جنيف لعام 1949، ومسؤوليتها الدولية بعدم الاعتراف بل وإنهاء الأفعال الإسرائيلية غير المشروعة دولياً، بما فيها انتهاكها للقواعد الأمرة القطعية لجريمة الفصل العنصري.<sup>4</sup>

تنتهك مثل هذه الأفعال المتخذة من قبل مكتب سعادة نائبة الرئيس الأمريكي التزامات الولايات المتحدة بتعزيز احترام حقوق الإنسان فيما يتعلق بالأعمال التجارية التي تتعامل معها، بالإضافة إلى التزامها في وقف دعم الأعمال التجارية المتورطة في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.<sup>5</sup> من الجدير ذكره أيضاً أنّ السماح بتوزيع وتسويق وبيع النبيذ المذكور في السوق الحرة الأمريكية<sup>6</sup> يسهم في دعم والحفاظ على استمرارية الأعمال التجارية المقامة في المستوطنات الإسرائيلية اللاقانونية مما ينتهك القانون الدولي، ويحول دون الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وسيطرته الدائمة على موارده الطبيعية.

<sup>3</sup> يعمل المستوطنون من خلال السرقة القسرية للأرض الفلسطينية الخصبة على تجريد ملاك الأرض من منازلهم ومصادر معيشتهم. فعلى سبيل المثال، حرمت ابنة عائلة قرعان، المالكة الشرعية للأرض المقام عليها مصنع "بسجوت" للنبيذ الآن، من الاعتياش على منتجات أرضها ولم تعد قادرة على توفير معيشتها وعائلتها: انظر/ي: <https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/israel-palestine-wine-vineyards-west-bank-psagot-settlement-eu-a8959301.html>.

<sup>4</sup> المادة المشتركة الأولى لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، والمادة (41) بخصوص مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً لعام 2011.

<sup>5</sup> مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان:

[https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/publications/guidingprinciplesbusinesshr\\_en.pdf](https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/publications/guidingprinciplesbusinesshr_en.pdf).

<sup>6</sup> تعود ملكية السوق الحرة الأمريكية إلى عائلة "فالرك"، التي أصبح أفرادها يمتلكون معظم أسهم مصنع "بسجوت" للنبيذ وتشرف على إدارته واستثمرت ملايين الشواقل من أجل توسيعه ونشر اسمه دولياً: <https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/palestine-israel-land-us-falick-psagot-duty-free-land-a8989086.html>.

كما إنه وبالنظر إلى تاريخ الدعم الأمريكي لمصنع "بسجوت" للنبيذ وللإستيطن الإسرائيلي اللاقانوني بصورة عامة في عهد إدارة الرئيس ترامب السابقة، فإنه لمن دواعي القلق أن تفشل إدارة الرئيس بايدن في الوفاء بالتزاماتها في حماية حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير مصيره وسيطرته الدائمة على موارده الطبيعية. وعليه تدعو "الحق" مكتب سعادة نائبة الرئيس الأمريكي لاتخاذ كافة الخطوات اللازمة من أجل وقف دعمها لمصنع "بسجوت" للنبيذ وغيره من العلاقات التجارية مع الشركات الفاعلة في المستوطنات الإسرائيلية اللاقانونية، وذلك بموجب التزامات الولايات المتحدة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان التي يكفلها القانون الدولي. كما تدعو الولايات المتحدة لاتخاذ خطوات جديّة من أجل إنهاء الاستيطان الإسرائيلي الاستعماري اللاقانوني وما يتصل به من بنى تحتية في الأرض الفلسطينية المحتلة، من خلال وقف التخطيط لهذه المستوطنات وبنائها وتوسيعها وإنهاء الاستغلال الاقتصادي للموارد الطبيعية الفلسطينية من قبل الشركات الإسرائيلية والشركات متعددة الجنسيات.

نشكر لكم تفهمكم في هذا الصدد.

كل الاحترام،

شعوان جبارين